المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة

هل يشكِّل تنظيم "داعش" خطرًا على الأردن؟

حسن أبو هنيّة | سبتمبر 2014

الأزمة هل يشكِّل تنظيم "داعش" خطرًا على الأردن؟

سلسلة: تقييم حالة

حسن أبو هنيّة | سبتمبر 2014

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2014

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: 826 – منطقة 66
الدفنة
ص. ب: 10277
الدّوحة، قطر
هاتف: 44199777 974+ | فاكس: 44831651 974+
www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة 1

مرتكزات تمدّد "داعش" 1

الأردن: إستراتيجية صد واحتواء 6

خلاصة 11

مقدمة

عقب سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" على الموصل في حزيران/ يونيو 2014، وتمدّده في مناطق شاسعة غرب العراق وشرق سورية واقترابه من حدود الأردن الشمالية الشرقية، تصاعد الحديث عن مدى التهديد الذي يشكله على أمن الأردن واستقراره. كما استدعى هذا الأمر أسئلة عديدة، من أهمها: هل يمتلك التنظيم حاضنة اجتماعية شعبية في الأردن؟ وهل تمتلك الحكومة الأردنية إستراتيجية واضحة لمواجهة طموحاته ومنع تمدّده؟

مرتكزات تمدّد "داعش"

عندما بسط تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" سيطرته على الموصل في 10 حزيران/ يونيو 2014، وأخذ يتمدّد في محافظات الأنبار ونينوى وصلاح الدين، وبعد بسط سيطرته على محافظتي الرقة ودير الزور وأجزاء من الحسكة وريف حلب في سورية، اتضح أنّه أكثر قوة وخطورة مما تصورته التقديرات الدولية والإقليمية والمحلية. فقد أظهر التنظيم التزامًا واضحًا تجاه أيديولوجيته السلفية الدينية عبر الإعلان عن قيام دولة "الخلافة"، وتنصيب "أبو بكر البغدادي" خليفة للمسلمين في 29 حزيران/ يونيو 2014[1]، وكذلك عبر إصراره وعزمه على تطبيق نهجه التوسعي الأممي العابر للحدود.

ويقع الأردن في نطاق الأهداف الإستراتيجية لتنظيم "داعش"؛ إذ لا يُخفي التنظيم أحلامه وطموحاته بضمّ الأردن إلى دولته الممتدة. وقد نشرت أجهزة التنظيم الدعائية الإعلامية خريطة أولية متخيَّلة لدولة الخلافة المستقبلية تعمّ العالم بأسره، وتكون قاعدة انطلاقه من العراق وسورية؛ ثم جواره القريب الكويت والأردن

[1] أبو محمد العدناني، كلمة صوتية بعنوان "هذا وعد الله"، مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي، انظر:

http://www.youtube.com/watch?v=b1qkBXKvs_A

ولبنان وصولًا إلى فلسطين[2]. وقد ساهم نجاح التنظيم عبر تحدّي نظام الدولة القُطرية الذي وُضِع عام 1916 (مع التقسيم الاستعماري لـ "سايكس ـ بيكو") في تنامي نزعته الأممية العابرة للحدود القومية، وتنشيط أيديولوجيته الدينية بإعادة رسم صورة الإمبراطورية الإسلامية، استنادًا إلى تراث "الأحكام السلطانية" المؤسِّسة لفقه التغلّب والشوكة؛ عبر فرض سيطرته المكانية بالقوة[3].

بعد أن سيطر مقاتلو تنظيم داعش على بلدة الرطبة التي تبعد نحو 112 كيلومترًا عن الحدود السعودية والأردنية، وواصلوا تقدّمهم في اتجاه معبر طريبيل على الحدود العراقية مع الأردن عقب اشتباكات مع القوات العراقية التي انسحبت من المكان، أخذ الجدل المحلي الأردني منحى أكثر جدية وإحساسًا بالخطر؛ فالسيطرة على الموصل وانهيار القوات العراقية وهزيمتها وانسحابها أمام مقاتلي التنظيم، ثم التفوّق على مقاتلي البشمركة الأكراد واحتلال أراضٍ كردية، قبل أن تتدخل القوة الجوية الأميركية لإنقاذ الموقف، ولّد كل ذلك إدراكًا أردنيًا بخطورة الوضع، وأثار تساؤلًا حقيقيًا حول مصادر التهديد الجديد. كما جرت إعادة النظر بعناصر قوة تنظيم "داعش" خارجيًا في العراق وسورية، وداخليًا بشأن خلاياه النائمة وحاضنته الاجتماعية.

تميّزت الحركة الجهادية الأردنية تاريخيًا بمشاركتها النوعية في تأسيس الجهادية العالمية؛ إذ ينتمي أبرز المنظِّرين أو القياديين الجهاديين العالميين إلى الأردن، وفي مقدمتهم عبد الله عزام، و"أبو محمد المقدسي"، و"أبو قتادة الفلسطيني"، و"أبو مصعب الزرقاوي"، و"أبو أنس الشامي". وقد انقسمت تاريخيًا إلى منهجين: الأول، تولى قيادته عبد الله عزام ثم أبو محمد المقدسي وأبو قتادة الفلسطيني، ويؤسس لمفهوم "الجهاد التضامني" وأولوية قتال "العدو البعيد"، كما حدث في أفغانستان والعراق، وغيرها من الساحات، ومؤخرًا في

---

[2] تداول ناشطو تنظيم "داعش" بشكل واسع خريطة الخلافة المستقبلية استنادًا إلى ما جاء في أول مجلة تتبع "دولة الخلافة" باللغتين العربية والإنكليزية، والتي صدرت في تموز/ يوليو 2014. وتشمل الخريطة المستقبلية المتخيَّلة لمناطق "الخلافة" ونفوذها العالم بأسره، وتنطلق من العراق وسورية ولبنان والأردن وفلسطين، انظر: مجلة **دابق**، العدد الأول، في:

Dapiq, Issue no. 1 (Ramadan 1435), at:

https://ia902500.us.archive.org/24/items/dbq01_desktop_en/dbq01_desktop_en.pdf

[3] يعتمد تنظيم "داعش" على تراث الأحكام السلطانية التاريخي، في تأسيس أيديولوجيته السياسية. وقد أصدر كتابًا تأسيسيًا عقب الإعلان عن تأسيس "دولة العراق الإسلامية" في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2006، من تأليف المسؤول الشرعي لتنظيم الدولة، انظر: عثمان بن عبد الرحمن التميمي (إشراف)، **إعلام الأنام بميلاد دولة الإسلام**، مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي، انظر:

https://ia601901.us.archive.org/31/items/OZOOO67/DAWLA_ISLAMIA.pdf

سورية. أما الثاني، فتولى قيادته أبو مصعب الزرقاوي ثم أبو أنس الشامي، ويؤسس لمفهوم "الجهاد المكاني"، وأولوية قتال "العدو القريب".

لقد تغلّب أنصار "الجهاد التضامني" طوال المراحل السابقة؛ فالمشاركة الأردنية العالمية النوعية لم تنجح تاريخيًا في استثمار وجودها على الساحة الأردنية، أما اليوم فتشهد هذه الساحة تحولًا بارزًا في مسيرة السلفية الجهادية، وتطورًا خطيرًا في تصوراتها الصراعية، وانقسامًا حادًا في رؤاها الأيديولوجية والإستراتيجية. وقد دشن صعود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، صراعًا بين الأجيال الجهادية الأردنية، وظهر ذلك جليًا مع انشطار تنظيم القاعدة على خلفية الثورة السوريّة بين تنظيمي "داعش" و"جبهة النصرة لأهل الشام"؛ فالجيل القديم أمثال "أبو محمد المقدسي" و"أبو قتادة الفلسطيني" انحاز إلى جبهة النصرة، أما الجيل الجديد فينحاز إلى تراث الزرقاوي والشامي، ويتبعه أبو محمد الطحاوي وأبو المنذر عمر مهدي زيدان، وهو الأكثر عددًا والأوسع انتشارًا، ما يعدّ انقلابًا في مسار السلفية الجهادية الأردنية[4].

دخلت السلفية الجهادية الأردنية منذ نشأتها في تسعينيات القرن الماضي متاهات الأولويات، وتمكنت الأجهزة الأمنية الأردنية من تفكيك تنظيماتها وخلاياها، وأجبرتها على الانزواء والكمون، وحملتها على البحث دومًا عن ساحات بعيدة، وحرمتها من خلق حواضن اجتماعية وشبكات حماية؛ إذ لم تشكّل تهديدًا حقيقيًا لأمن المملكة واستقرارها، بدءًا من "جيش محمد" عام 1991، و"النَّفير الإسلامي" عام 1992، و"الأفغان الأردنيين" عام 1994، و"بيعة الإمام" في العام نفسه. وقد جاء الاختراق الوحيد من الخارج عن طريق "جماعة التوحيد والجهاد" التي أسسها الزرقاوي في أيلول/ سبتمبر 2003، وتطوّرت إلى تنظيم "قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين" في تشرين الأول/ أكتوبر 2004، عندما نفّذت "تفجيرات" عمّان المتزامنة في

[4] يؤكد معظم الخبراء والباحثين على أنّ أكثر أعضاء التيار الجهادي الأردني يؤيد تنظيم "داعش" وليس جبهة النصرة، وبأنّ الجيل الجهادي الجديد أكثر تأييدًا لداعش أيضًا. انظر على سبيل المثال، محمد أبو رمان، "داعش الظاهرة والحقيقة"، 2014/9/1، انظر: http://www.judran.net/?p=2723

تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، والتي استهدفت ثلاثة فنادق، وأسفرت عن مقتل 60 شخصًا وإصابة أكثر من 100 آخرين[5].

تبدّلت المخاطر الأساسية تجاه الأردن اليوم؛ فقد تطورت الشبكة التي أسّسها الزرقاوي مع دخول سورية دروب الثورة منتصف آذار/ مارس 2011، وبروز جبهة النصرة في سورية في كانون الثاني/ يناير 2012[6]. وتضاعفت المخاطر في نيسان/ أبريل 2013 عندما ظهرت الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" بعد أن أعلنت عن ضم "جبهة النصرة" في سورية إلى الفرع العراقي[7]. لقد التحق أكثر من ألفي جهادي أردني للقتال في صفوف التنظيمين؛ وهي أكبر مشاركة جهادية أردنية خارجية على الإطلاق[8].

وخلال السنوات الثلاث الماضية، شهدت الجهادية الأردنية تطورًا ملحوظًا وانتشارًا جغرافيًا وديموغرافيًا واسعًا؛ إذ تجاوز أتباع التيار سبعة آلاف جهادي، فضلًا عن الأنصار. وتتوزع خريطة وجودهم على جميع المدن والمحافظات، وتخترق الطبقات والفئات الاجتماعية كافة. وتعتبر مدينتا الزرقاء والرصيفة ذات الكثافة السكانية العالية خزانًا أساسيًا، كما يتنامى وجودهم في أحياء عمّان الشرقية الفقيرة، ويفرضون حضورهم في محافظة معان ومدينة السلط، وفي مخيمات اللاجئين في محافظة إربد. وتتميز هذه المناطق بشعور متنام بالتهميش والفقر والحرمان وغياب العدالة، وبتنوع جذورهم الاجتماعية من الأصول الأردنية والفلسطينية، ما يشير إلى بداية تشكّل حاضنة اجتماعية للتيار الجهادي في الأردن، وخصوصًا في معان والزرقاء. وبهذا،

---

[5] محمد أبو رمان وحسن أبو هنيّة، **السلفية الجهادية في الأردن بعد مقتل الزرقاوي: مقاربة الهوية ـ أزمة القيادة ـ ضبابية الرؤية** (عمّان: مؤسسة فريدريش إيبرت، 2009)، ص 12–29.

[6] "الإعلان عن تأسيس جبهة النصرة"، مؤسسة المنارة البيضاء للإنتاج الإعلامي، انظر:

http://www.youtube.com/watch?v=Fuh1cI9vlR0

[7] خطاب الإعلان عن تأسيس "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، أبو بكر البغدادي، كلمة صوتية بعنوان: "وبشر المؤمنين"، مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي، انظر:

https://www.youtube.com/watch?v=6MuZrcxvL_w

[8] لا توجد أرقام رسمية حول عدد الجهاديين الأردنيين في العراق وسورية، وقد اعتمدنا في تقدير العدد على مصادر ومقابلات متعددة؛ إذ تشير أقل التقديرات إلى 1200 وأكثرها إلى 4000.

باتت الجهادية تتوافر على بيئة منتجة لهذا التيار تمدّها بشبكات حماية وإسناد، وتتخلّق في رحمها الشروط والأسباب الموضوعية الكافية لنموها وتكاثرها وازدهارها.

لقد بات مشهد ظهور أعلام تنظيم "داعش" مألوفًا في عدد من المحافظات، وباتت مظاهر تحدي النظام الأردني من خلال المسيرات والاستعراضات المسلحة بارزة في مدينة معان، كما خرجت مسيرات للجهاديين مؤيدة لداعش في الزرقاء وإربد. وظهرت أشرطة مصوّرة لجهاديين أردنيين باسم "كتيبة شهداء معان"[9]، يقدمون البيعة والولاء للبغدادي، ويهددون النظام بتنفيذ عمليات انتحارية. كما هاجم أنصار "داعش" ثلاث شخصيات جهادية (الدكتور إياد القنيبي، وأيمن البلوي، وإحسان عايش) بالضرب والاعتداء، لمهاجمتهم التنظيم وانحيازهم لجبهة النصرة.

وعلى الرغم من تنامي الجهادية الأردنية خلال السنوات الأخيرة، فإنّ هذا التيار لا يزال يفتقد إلى حاضنة اجتماعية واسعة ومؤثرة؛ إذ لا تتوافر الأردن على انقسامات هوياتية طائفية كما هو الحال في العراق وسورية ولبنان. وهذا ما يميّز أيديولوجية تنظيم "داعش" التي تستند إلى أساس هوياتي صريح؛ إذ يقدم التنظيم نفسه كدرعٍ واقٍ للهوية السنية الممتهنة في العراق وسورية، في مواجهة السياسات الطائفية والمليشيات الشيعية والنفوذ الإيراني. ولذلك، فإنّ خيارات التنظيم الإستراتيجية التوسعية في الأردن، لا تستند إلى أساس هوياتي سني – شيعي، ولن يلجأ إلى خيار التلاعب الهوياتي واستثمار مسألة الجذر الانتمائي الأردني الفلسطيني، لكنه بالتأكيد سيعمل على استثمار "المسألة الفلسطينية"، والتحريض على موقف الأردن والتزامه عملية السلام مع إسرائيل، وعلاقاته الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، وبخاصة المتعلقة بـ "مكافحة الإرهاب"؛ فالخيارات أمام تنظيم "داعش" في الأردن تقوم على إيقاظ المشاعر الهوياتية الدينية، واستثمار الغضب الشعبي على الفساد السياسي والبؤس الاقتصادي.

وبناء عليه، فإنّ تحدي تمدّد "داعش" إلى الأردن، لا يستند إلى الحاضنة الاجتماعية أساسًا، لكنه سيستثمرها إذا قرّر المغامرة والدخول بالاعتماد على المقاتلين الأردنيين في صفوفه بصورة رئيسة، والذين أرسلوا تهديدات عديدة عبر أشرطة مسجّلة. إنّ عقيدة التنظيم القتالية في الأردن تقوم على أسس جيوسياسية بحتة؛ فالتنظيم لا يرتكز على تكتيكات حرب "الأنصار" وحدها، ويعتمد على مبدأ "السيطرة المكانية" بصورة رئيسة، وفق منطق الحروب الجديدة الهجينة. وبعد سيطرته على مساحات واسعة في العراق وسورية، يمكن أن يقوم

[9] "كتيبة شهداء معان" من الأردن تعلن مبايعتها للبغدادي، انظر: http://goo.gl/F2lNRj

التنظيم بالاندفاع صوب الأردن باعتباره الطريق الوحيدة النافذة أمامه، نظرًا لصعوبة توسعه شمالًا باتجاه تركيا، أو إلى الجنوب الغربي باتجاه لبنان كما جاء في تحليل حديث لمعهد ستراتفور للمعلومات الاستخبارية. إضافة إلى هذه العوامل الخارجية، ثمة عوامل أخرى داخلية تزيد أخطار "داعش" على المملكة، فطالما كان هناك وجود مهم للسلفيين والجهاديين في الأردن. ومنذ بدء الحرب في سورية، تنقّل الجهاديون بكثافة عبر الحدود بين البلدين. ومع أنّ عمّان اعتمدت إستراتيجية حذرة جدًا حيال معارضي النظام السوري، نظرًا إلى الحساسيات الداخلية، فإنها لم تنجح تمامًا في لجم تحركات الجهاديين على أراضيها[10].

وإذا كان تنظيم القاعدة وفرعه الشامي جبهة النصرة يقوم على بناء "شوكة النكاية" من خلال تنظيم عسكري طليعي نخبوي لا مركزي، وسياسات "دفع الصائل" استنادًا إلى مفهوم الجهاد الدفاعي، فإنّ الفرع العراقي المتمرد على القاعدة يقوم على تبني "شوكة التمكين" من خلال فرض السيطرة المكانية عبر تنظيم أمني مركزي وجيش هجين تقليدي حداثي مركب، مستندًا إلى سياسات "إدارة التوحش" ومفهوم الجهاد الهجومي وحلم دولة الخلافة الإسلامية الممتدة.

الأردن: إستراتيجية صد واحتواء

بعد أن تصاعدت التحذيرات الإقليمية والدولية من خطورة تنظيم "داعش"، خرج الأردن من حالة الإنكار، ودخل في مرحلة الإقرار بالخطر، وبدأ البحث عن بناء إستراتيجية لصدّ التهديد أو احتوائه؛ فالعدو هذه المرة أكثر قوة وأشد بأسًا مما اعتاد عليه. فمنذ نشأة الجهادية الأردنية في تسعينيات القرن الماضي، تمكّن الأردن من التعامل الأمني مع الظاهرة بنجاح باهر، وحملها على التواضع والانزواء داخليًا، وألجأها للبحث عن خيارات جهادية تضامنية خارجية. لكنّ خطورة الجهادية الراهنة اليوم لا تقتصر على تنظيمات وخلايا محلية محاصرة ومنعزلة تسعى لتشويش الاستقرار، بل في مواجهة تنظيم جهادي تحوّل إلى دولة ممتدة على الحدود الأردنية الشمالية الشرقية، ويتمتع بإسناد خلايا ومجاميع داخلية طموحة.

[10] موناليزا فريحة، "الأردن جوهرة تاج "الدولة الإسلامية"، هل تستطيع عمّان مواجهة طموحات داعش؟" جريدة **النهار**، 2014/6/30، انظر: http://goo.gl/nfwiUI

لقد تغيّرت الخريطة الجيوسياسية للمنطقة؛ فمنذ سيطرة تنظيم "داعش" على مدينة الموصل العراقية في حزيران/ يونيو الماضي، تمدّد قرب الحدود الشمالية الشرقية للأردن. وقد سارعت القوات المسلحة الأردنية بتعزيز وجودها على طول الحدود الأردنية – العراقية البالغة 181 كيلومترًا. وكانت قوات حرس الحدود قد دفعت بخمسة آلاف عسكري، لحماية حدودها مع سورية، الممتدة على طول 370 كيلومترًا، منذ بداية الثورة السورية منتصف آذار/ مارس 2011.

مع تفاقم مصادر التهديد غير التقليدي تجاه الأردن، شارك العاهل الأردني في اجتماعات **قمة منظمة حلف شمال الأطلسي** "**الناتو**" في 4 أيلول/ سبتمبر 2014، في مدينة نيوبورت بمقاطعة ويلز البريطانية؛ وذلك للبحث عن إستراتيجية لمواجهة خطر تنظيم "داعش"، بعد أن ترسخ اقتناع بعدم قدرة كل من النظامين في بغداد ودمشق على الوقوف في وجه التنظيم الذي تتنامى قدراته وطموحاته التوسعية، مع التشديد على كون الضربات الجوية الأميركية غير مؤثرة بالمعنى الإستراتيجي. وقد تردّد أنّ الأردن قدّم لقمة الناتو خطة إستراتيجية لمواجهة التنظيم[11].

انتقل التعامل الأردني مع خطر تمدّد التنظيم من المستوى السياسي إلى المستوى الإستراتيجي مع تصاعد فوبيا "داعش" على المستوى الشعبي؛ فعقب فترة من تهوين مصادر التهديد وخطورته، بدأت الحكومة بالإقرار بالخطورة، ولجأت إلى طمأنة الرأي العام بشأن القدرات الدفاعية الأردنية في مواجهة أي اعتداء وصدّه. لكنّ معظم التقديرات الإستراتيجية الأردنية تشير إلى عدم إمكانية تعرّض الأردن لمواجهة عبر الحدود مع قوات تنظيم "داعش" على المدى القريب، مع إدراك خطورة الجهادية الأردنية في الخارج والداخل على المستوى الأمني، وذلك تحسبًا لتكرار سيناريو تفجيرات عمّان عام 2005، عبر تسلّل عناصر من التنظيم لتنفيذ عمليات في الداخل أو باستهداف مصالح أردنية في الخارج، كما حدث عندما استهدفت شبكة الزرقاوي السفارة الأردنية في بغداد عام 2003، أو عبر تحريك خلايا التنظيم النائمة في بعض المناطق الطرفية الرخوة أمنيًا كمدينة معان.

وعلى الرغم من تنامي الإدراك بخطورة تمدّد تنظيم "داعش" على المدى المتوسط والبعيد في الأردن، نظرًا لانشغاله بتثبيت سيطرته المكانية على المناطق الواسعة في العراق وسورية، فإنّ الاهتمام يتركّز حاليًا على مدى توافر القدرات على التنبؤ بسلوك التنظيم في حال انخراط الأردن ضمن ترتيبات دولية وإقليمية، وموقعه

[11] سمير ناصر، "خطة أردنية لمواجهة الإرهاب"، جريدة **عكاظ**، 2014/8/31، انظر: http://goo.gl/E3LZ8Z

من التحالف الجديد. وتبدو التصريحات الأردنية الرسمية متناقضة؛ فرئيس الوزراء عبد الله النسور أكد على أنّ الأردن لن يكون عضوًا في التحالف الذي أعلنت عنه قمة حلف شمال الأطلسي، فهو "لا يخوض حروب الآخرين"[12]. ولكنّ المتحدث باسم الحكومة محمد المومني، أكد على أنّ الأردن ينسّق بشكل مستمر مع الدول المعنية في مواجهة الجماعات الإرهابية[13].

ومع غياب الشفافية والثقة في طرح القضايا الإستراتيجية، يحتدم الجدل حول غموض الإستراتيجية الأردنية في مواجهة مخاطر تمدّد تنظيم "داعش"؛ فقد طالب عشرون نائبًا أردنيًا الحكومة بعدم الدخول في أي حلف ضد تنظيم الدولة. وأكّد هؤلاء النواب في مذكرة بعنوان "ليست حربنا"، تبناها النائب خليل عطية، على أنهم "يرفضون رفضًا قاطعًا أي إسهام أردني في المعركة ضد داعش"، محذرين من آثار المشاركة في تلك الحرب على الوضع الداخلي الأردني، ولا سيما مع وجود متعاطفين من التيار السلفي الجهادي الأردني مع هذا التنظيم[14]. كما حذّرت القوى المعارضة من الانخراط في أي تحالف دولي؛ إذ حذر الحزب الشيوعي الأردني الحكومة الأردنية من الانسياق خلف الولايات المتحدة الأميركية في التحالف الدولي الذي تشكله ضد "داعش"[15]. كما أصدرت جبهة العمل الإسلامي، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، بياناً رفضت فيه اضطلاع الأردن بأي دور في التحالف الذي تشكله الولايات المتحدة ضد "داعش"،

---

[12] "رئيس الوزراء الأردني: لا نخوض حروب الآخرين ولسنا في تحالف الناتو ضد داعش"، موقع **سي إن إن بالعربية**، 2014/9/6، انظر:

http://arabic.cnn.com/middleeast/2014/09/06/jordan-out-coalition-against-isis

[13] محمد الفضيلات، "نواب أردنيون: الحرب على داعش ليست حربنا"، جريدة **العربي الجديد**، 2014/9/3، انظر:

http://www.alaraby.co.uk/politics/e62fbb69-d076-457f-a9b0-f6e0039bf9d5

[14] **"**نواب للحكومة: مواجهة داعش ليست حربنا**"**، **خبرني**، 2014/9/3، انظر:

http://goo.gl/Y8mB08

[15] "الشيوعي: يحذر الحكومة من الدخول في تحالف أميركي ضد داعش والحل ليس أمنيًا!"، **مرايا نيوز**، 2014/9/2، انظر: http://www.marayanews.com/?p=384240

واستهجنت الضغط الدولي الذي يُمارس على الأردن ليكون طرفًا أو شريكًا في حرب "ليست حربنا"، ورفضت استخدام الأراضي الأردنية قواعد عسكرية أو منطلقات لجنود ما يسمى بالتحالف الدولي على الإرهاب[16].

لا يبدو أنّ الأردن يتوافر على إستراتيجية واضحة الملامح في مواجهة تهديد تمدّد "داعش"، ودوره في التحالف الدولي. وبحسب أكثر التقديرات الواقعية، فإنّ دوره سيقتصر على الجانب الاستخباري واللوجستي، فقد تُوّج جهده الاستخباري في الماضي القريب بالمساعدة على اغتيال زعيم "قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين" الأردني أبو مصعب الزرقاوي عام 2006، المسؤول عن تفجيرات فنادق عمّان، ومؤسس الشبكة التي باتت تعرف اليوم بـ "داعش"، الأمر الذي يجعل الأردن هدفًا مفضلًا لانتقام التنظيم.

لقد اتخذ الأردن جملةً من الإجراءات القانونية والأمنية لمواجهة خطر "داعش" والجهادية الأردنية، إلا أنّ المعضلة الاقتصادية والعقدة السياسية لا تزالان تراوحا مكانهما؛ فبحسب رئيس الوزراء عبد الله النسور، فإنّ "اقتصاد الأردن يواجه أسوأ وضع في تاريخه"[17]، إذ يبلغ معدل البطالة الرسمي 12 في المئة، ولكن يعتقد على نطاق واسع أنه يتجاوز أكثر من 30 في المئة. ومع وجود قرابة مليون ونصف المليون من اللاجئين السوريين في الأردن، بات الوضع الاقتصادي أشد قتامة. وعلى الصعيد السياسي، وافق البرلمان الأردني مؤخرًا على إجراء تعديلات دستورية جديدة أضفت الطابع الرسمي على السلطة التي كانت ممنوحة بشكل غير رسمي للملك، والتي تخوّله تعيين قادة القوات المسلحة الأردنية ومديرية المخابرات العامة، ما أثار جدلًا واسعًا حول عملية الإصلاح السياسي والتحوّل الديمقراطي.

لا تزال المقاربة الأردنية تتمسك بمواجهة مصادر التهديد الجهادي الداخلي والخارجي عبر المقاربة الأمنية الصلبة ومتعلقاتها القانونية؛ فقد أقرّ البرلمان الأردني قانونًا مثيرًا للجدل لمكافحة الإرهاب في حزيران/ يونيو الماضي، معدِّلًا لقانون منع الإرهاب رقم 55 لسنة 2006. وتمنح التعديلات الجديدة السلطات صلاحيات واسعة غير مسبوقة، من خلال تجريم المشاركة في الجهاد الخارجي. كما تمنح الحكومة حيزًا قانونيًا واسعًا

---

[16] "العمل الإسلامي يرفض أي دور أردني فيما يسمى بالتحالف الدولي على الإرهاب"، موقع حزب جبهة العمل الإسلامي، 2014/9/11، انظر: http://goo.gl/xvo5iD

[17] "النسور: اقتصاد الأردن يواجه أسوأ وضع في تاريخه"، جريدة **الحياة**، 2014/8/17، انظر:

http://goo.gl/6rzEEo

لسجن المواطنين الذين يقدمون الدعم الأيديولوجي، والمساعدة في عمليات التجنيد للمنظمات الإرهابية. وعلى الرغم من تشكيل لجنة لدراسة أسباب التطرف وإستراتيجيات علاجه المقترحة برئاسة رئيس الحكومة عبد الله النسور مؤخرًا، فإنّ الاقتناع راسخ بكونها لا تخرج عن سياق التوظيف الإعلامي؛ فالشكوك حول جديتها مؤكدة، نظرًا لهيمنة الجانب الأمني في مقاربة الظاهرة والتعامل معها.

تضع الأجهزة الأمنية الأردنية العناصر الجهادية المحلية تحت رقابتها الشديدة وملاحظتها الفائقة؛ فعقب خروج عدد من أعضاء التيار بعد صلاة عيد الفطر الماضي بتظاهرة صغيرة في الزرقاء وإربد مؤيدة لتنظيم "داعش"، ألقت السلطات القبض على 71 جهاديًا، كما اعتقلت أكثر من 140 جهاديًا عائدًا من سورية خلال الفترة الأخيرة[18]. وعلى مدى الأشهر القليلة الماضية، منعت القوات المسلحة الأردنية عدة محاولات تسلّل عبر الحدود من قبل جماعات مسلحة من سورية.

وتستثمر السياسة الأمنية الأردنية في انقسام الجهادية الأردنية بين مؤيدي تنظيم "داعش" الأشد خطورة، ومناصري "جبهة النصرة" الأقل خطرًا؛ فقد أفرجت عن المنظِّر الجهادي "أبو محمد المقدسي" المعادي لسلوك "داعش"، وبرأت "أبو قتادة الفلسطيني" في قضيةٍ، وهو بانتظار الحكم في قضيةٍ أخرى. لكنّ تلك السياسة تبقى حذرة في التعامل مع الطرفين خشية اندماج التيارات "القاعدية" في سياق التطورات على الجبهتين العراقية والسورية.

وبانتظار تبلور إستراتيجية دولية لمواجهة خطر تمدّد تنظيم "داعش"، لا يمكن الحديث عن إستراتيجية أردنية مستقلة. وتبقى الإجراءات التقليدية فاعلة حتى اللحظة من خلال نشر مزيد من القوات على الحدود الأردنية – العراقية – السورية المشتركة، والتنسيق مع الحلفاء الإقليميين والدوليين. فالأردن يتمتع بدعم واسع من واشنطن والرياض، ومن شأن القرار الأخير للرئيس الأميركي باراك أوباما في أيار/ مايو الماضي القاضي بإنشاء صندوق شراكة إستراتيجية قيمته خمسة مليارات دولار لمكافحة الإرهاب مع الدول المشاركة

[18] "حملة الأردن ضد السلفيين من أنصار «داعش» و«النصرة» تسفر عن اعتقال 71 شخصًا"، جريدة **الشرق الأوسط**، 2014/9/4، انظر: http://www.aawsat.com/home/article/174251

في الحرب على الإرهاب، أن يفيد الأردن الذي يعدّ مركزًا مهمًا للشراكة الإستراتيجية الاستخبارية الأميركية[19]. وتقدّم الولايات المتحدة مبلغ 300 مليون دولار سنويًا لتمويل القوات المسلحة الأردنية، بالإضافة إلى مساعدة مالية سنوية بمبلغ 360 مليون دولار للتخفيف من حدة الضغط الاقتصادي على المملكة[20].

خلاصة

يواجه الأردن اليوم خطرًا يختلف عما خبره من تحديات تاريخية تقليدية؛ فقد شكّل وجود تنظيم "داعش" على مشارف الحدود الشمالية الشرقية للمملكة قلقًا بالغًا من تنامي النزعة التوسعية للتنظيم، نظرًا لأيديولوجيته العابرة للحدود وطموحه الإستراتيجي المعلن بضم الأردن إلى حدود دولته المستقبلية. وتسود حالة من القلق الشارع الأردني نظرًا لغياب إستراتيجية دولية فاعلة للقضاء على التنظيم، واقتصار الإجراءات الأميركية والدولية على احتواء تقدم التنظيم وصده من خلال الضربات الجوية. ولا يزال الأردن يعيد تعريف مصادر التهديد المحدق وارتباطاته الخارجية والداخلية؛ إذ تتنامى خشية الأردن من ولادة حاضنة اجتماعية توفِّر شبكات حماية وإسناد للجهادية المحلية مع هشاشة الوضع الاقتصادي وانتشار أحزمة البؤس والفقر والتهميش، وضعف الإصلاحات السياسية وبطء عملية التحوّل الديمقراطي. كما تتصاعد الخشية من الأخطار الجيوسياسية لتنظيم "داعش"؛ فهو يستند في صراعه إلى مبدأ السيطرة المكانية.

وعلى الرغم من أنّ هناك اقتناعًا راسخًا بأنّ التنظيم يقوم على أسس هوياتية صريحة تستثمر الصدع الهوياتي الطائفي في العراق وسورية، وينشغل حاليًا بتثبيت سيطرته هناك، وهي أسس غير متوافرة في الأردن، فإنّ القلق يتمحوّر حول الجانب الاقتصادي من جهة، وطبيعة الدور الأردني ومدى مشاركته في التحالف الدولي ضد "داعش" من جهة أخرى. ولا يبدو خطر التنظيم ماثلًا على المدى القريب، لكنّ الأردن

[19] "Obama: US must show restraint abroad," *BBC*, 28/5/2014, at: http://www.bbc.com/news/world-us-canada-27606536

[20] ديفيد شينكر، "صد اعتداءات «داعش» في الأردن"، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 2014/9/3، انظر:

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/preventing-isis-inroads-in-jordan

يقع في صلب أيديولوجيته التوسعية وخططه الإستراتيجية المستقبلية. وإذا لم يجر بناء إستراتيجية دولية فعّالة تقوم على شراكة محلية وإقليمية ودولية للقضاء على التنظيم، فإنّ الأردن يواجه خطرًا حقيقيًا.